

مبلغ اتهام المستشرقين ومن سلك مسلكهم لبعض الصحابة بتوسيعهم في الاختراع عن أهل الكتاب (الإسرائيليات)

* هارون الرشيد

وقف الاستشراق من القرآن الكريم موقفه من الإسلام : موقف الخصومة والإنكار، وهذا طبيعي بالنسبة للاستشراق المسيحي الغربي ، وبالنسبة للاستشراق اليهودي ، ذلك أن القرآن وقف من التوراة والإنجيل الموجودين في أيدي الناس موقفا واضحا : هو أنهما مما حرفهما البشر وليس كلهما مما نزل من عند الله ، كذلك فإن القرآن هو الذي قدم تلك الحقائق المغايرة لما جاءت به التوراة المكتوبة بأيدي الأحرار، والإنجيل المكتوبة بأيدي الرهبان وخاصة في شأن التوحيد الذي هو طبيعة دين الله الحق دون التعدد والتثليث ، وفي شأن عيسى عليه السلام رسول الله وإنكار ألوهيته ، وفي شأن رفع عيسى دون قتله أو صلبه وإنكار قضية الخطيئة والفداء ، وإنكار قضية شعب الله المختار إلى غير ذلك من القضايا.

وعند ما نراجع ما كتبه المستشرقون عامة : نجد أن هناك إجماعا علي الوقوف في وجه القرآن ومعارضته بالوجوه الواهية البعيدة عن إسناد واضح أو دليل صريح وهذه الخصومة تتمثل في أمرين :

الأمر الأول :

إنكار مصدره الرباني والقول بأنه من عمل محمد (ﷺ) وأنه استقي مادة القرآن ولا سيما قصصه من الأحرار والرهبان الذين كان يلقاهم أو يتصل بهم في مكة ،

* وكيل كلية أصول الدين ، أستاذ مساعد بقسم التفسير و علوم القرآن، الجامعة الإسلامية العالية. إسلام آباد.

يردد هذا المعني جولد زيهر المستشرق اليهودي وبلاشير في كتابه (معضلة محمد) وغيرهم، يشيرون إلي ما جاء في العهد القديم أو الإنجيل ويشيرون إلي رحلات النبي إلي الشام وغيره ويرون إليها ما ورد في القرآن من قصص، ولكن هذه الشبهات سرعان ما تتبدد عندما نقارن بين روايات التوراة والإنجيل ورواية القرآن لقصة من القصص، حيث يبدو عمق الخلاف، نجد في القرآن صياغة علي نسق عال من البيان والحكمة، ومعلومات أوسع وأعمق، هي فارق بين البيان الرباني وبين القصص البشري، فالقرآن يتميز بالصدق المطلق ويتسم بالتماس العبرة والبعد عن التفصيلات الأسطورية، ويرتفع عن سذاجة العرض، إلي قدر من الحكمة يتفق مع النظم القرآني الذي بدأ به دخول البشرية إلي عصر الرشد الفكري وعصر الرسالة الخالدة، هذا من جانب.

ومن جانب آخر ادعاءهم باتصال النبي (ﷺ) في مكة باليهود والنصارى أو غل في الكذب وأبعد من نجوم السماء، إذ لم يكن بمكة يهود ولا نصارى حتى يتعلم منهم النبي (ﷺ) هذا خطأ تاريخي مضحك، يغنيانا عن كل الردود التي ذكرها علماء المسلمين في هذا الصدد..... ولو وقع ما زعموه لا اتخذه أعداؤه من المشكرين حجة يحتجون بها عليه، فإنهم كانوا يوردون في معرض الحجاج والخصام ما هو أضعف وأوهن من هذا، فقد كان بمكة قين رومي يصنع السيوف وغيرها، فكان النبي (ﷺ) يقف عنده أحيانا يشاهد صنعته، فطعنوا في النبي بأنه يتعلم منه، فرد الله عليهم بقوله: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾ (١)

وكان ذكر القصص في السور المكية من أقوى البراهين علي صدق النبي (ﷺ)، لأن البيئة المكية لم تكن بيئة علم ومعرفة، ولم يكن فيها يهود ولا نصارى بشهادة

الواقع التاريخي الصادق ولو تأخر ذكر القصص إلي ما بعد الهجرة لربما قالوا إنه استقاه من أهل الكتاب بالمدينة ، وإذا ثبت أن النبي ﷺ كان أميا ، وانتقى أخذه عن أهل الكتاب ، فقد تعين أن يكون من عند الله سبحانه وتعالى: ﴿ وَمَا كُنْتُمْ تَلْوَأُونَ مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكُمْ إِذَا لَأْتَابَ الْمُبْطِلُونَ ﴾ (٢)

أما استفادة النبي ﷺ من رحلاته التجارية إلي الشام بالتقائه بأهل الكتاب والسماع منهم ، فقد ثبت في التاريخ أن النبي ﷺ لم يصحب عمه أبا طالب إلا مرة (٣) وهو ابن تسع ولم تذكر الروايات أن النبي ﷺ سمع في صغره من بحيري شيئا. ولما صار رجلا وتاجر للسيدة خديجة في ما لها ذهب إلي بلاد الشام (٤) ولم يعرف أنه اشتغل في هذا السفر بغير التجارة ولا أنه اتصل بأحبار اليهود ورهبان النصارى ، ولو أنه حدث ما زعموه لما تمكن من تصريف تجارته ، مع أن المنقول أنه كان تاجرا أمينا ناجحا ، وأنه كان يربح ربحا وافرا. وهذا لن يتأتى في العادة لمن شغل بغير تجارته ، ثم لو سلمنا جدلا أنه سمع من أخبار أهل الكتاب ، فهل هذه النطف المبعثرة المشوشة تكون هذه القصص الوافية الدقيقة علي المنهج الذي جاء به القرآن !؟

ثم إن ادعائهم بأن للقرآن مصدرا من التوراة والإنجيل مبني علي جهلهم بما أورده القرآن من أصول عديدة لم ترد في الكتابين ومن تفصيليات في بعض الأحداث لم يعرفها اليهود والنصارى. فقد أخبر القرآن بأشياء ما كان يعلمها أحد من أهل الكتاب أنفسهم مع أنها تتعلق بصميم مسائل دينهم ، فهم لم يكونوا يعرفون شيئا عن كفالة زكريا للسيدة مريم بعد ولادتها (٥) كذلك فقد أخبر القرآن بأشياء كثيرة تحققت تحقفا تاما بعد الإخبار بها ، منها إخباره عن انتصار الروم بعد انخراطهم وكان الفرس قد غلبوا الروم عام ٦١٠ م وإن دولة الروم كانت مختلة مضطربة بحيث لم يكن أحد يرجو أن تعود لها الكرة والغلبة ، ومع ذلك فقد أخبر القرآن بانتصار الروم في بضع

سنين- ما بين الثلاث والتسع-(٦) وقد حصل كما أخبر- أضيف إلي ذلك ماورد في القرآن من مخالفة جوهرية للتوراة والإنجيل ، وذلك مثل شأن مريم وعيسى ومعارضة القرآن للتتليث والصلب والخطيئة..... مما فيه خير دليل علي فساد رأي المستشرقين-

الأمر الثاني:

هو محاولة إثبات رجوع الصحابة إلي أهل الكتاب في تفسير القرآن الكريم وتوسعهم في الأخذ عنهم ، مخالفا لما ورد من النهي عندك في حديث الرسول ﷺ ((لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم)).

وقبل أن نوضح مبلغ هذا الاتهام نرى أن نذكر المراد بالإسر اثيليات ومدى الصلة بينها وبين القرآن حتى يتبين الموضوع من جميع نواحيه-

المراد بالإسر اثيليات ومدى الصلة بينها وبين القرآن

لفظ الإسر اثيليات وإن كان يدل بظاهره علي اللون اليهودي للتفسير ، وما كان للثقافة اليهودية من أثر ظاهر فيه ، إلا أنه يراد به ما هو أوسع من ذلك وأشمل ، فيراد به ما يعم اللون اليهودي واللون النصراني التفسير، وما تأثر به التفسير من الثقافتين اليهودية والنصرانية-(٧)

وإنما أطلق علي جميع ذلك لفظ الإسر اثيليات ، من باب التغليب للجانب اليهودي علي الجانب النصراني ، فإن الجانب اليهودي هو الذي اشتهر أمره فكثرت النقل عنه ، وذلك لكثرة أهله وظهور أمرهم ، وشدة اختلاطهم بالمسلمين من مبدأ ظهور الإسلام إلي أن اتسعت رقعته إلي كثير من بلاد العالم ودخل الناس في دين الله أفواجا.

كان لليهود ثقافة دينية ، وكان للنصارى ثقافة دينية كذلك ، وكلتا الثقافتين كان لها أثر في التفسير إلى حد ما.

أما اليهود ، فإن ثقافتهم تعتمد أول تعتمد علي التوراة التي أشار إليها القرآن بقوله : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ ﴾ (٨) ودل علي بعض ما جاء فيها من أحكام بقوله : ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ ﴾ (٩)

وكان لليهود بجانب التوراة سنن ونصائح وشروح لم تؤخذ عن موسى عليه السلام بطريق الكتابة ، وإنما تحملوها ونقلوها بطريق المشافهة ثم نمت علي مرور الزمن وتعاقب الأجيال ، ثم دونت وعرفت باسم التلمود- (١٠)

وأما النصارى فكانت ثقافتهم تعتمد - في الغالب الأهم - علي الإنجيل ، وقد أشار القرآن إلي أنه من كتب السماء التي نزلت علي الرسل فقال : ﴿ ثُمَّ قَفَيْنَا عَلَي آثَارِهِمْ بِرُسُلِنَا وَقَفَيْنَا بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ وَآتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ ﴾ (١١)

وغير هذا كثير من آيات القرآن التي تشهد له بذاك- والأنجيل المعتبره عند النصارى يطلق عليها وعلي ما إليها من رسائل الرسل اسم : العهد الجديد (١٢)

وهذا كله كان من ينابيع هذه الثقافة النصرانية- إذا فقد كانت التوراة المصدر الأول لثقافة اليهود الدينية ، كما كان الإنجيل المصدر الأهم لثقافة النصارى الدينية.

وإذا نحن أجلنا النظر في التوراة والإنجيل نجد أنهما قد اشتملا علي كثير مما اشتمل عليه القرآن الكريم ، وبخاصة ما كان له تعلق بقصص الأنبياء عليهم السلام ، وذلك علي اختلاف في الإجمال والتفصيل ، فالقرآن إذا عرض لقصة من قصص الأنبياء- مثلا- فإنه ينحو فيها ناحية يخالف بها منحي التوراة والإنجيل ، فتراه يقتصر

علي مواضع العظة ، ولا يتعرض لتفصيل جزئيات المسائل ، فلا يذكر تاريخ الوقائع ولا أسماء البلدان التي حصلت فيها كما أنه لا يذكر في الغالب أسماء الأشخاص الذين جرت علي أيديهم بعض الحوادث ، ولا يدخل في تفاصيل الجزئيات ، بل يتخير من ذلك ما يمس جوهر الموضوع ، وما يتعلق بموضع العبرة.

وإذا نحن تتبعنا هذه الموضوعات التي اتفق في ذكرها القرآن والتوراة أو القرآن والإنجيل ، ثم أخذنا موضوعا منها ، وقارنا بين ما جاء في الكتابين وجدنا اختلاف المسلك ظاهرا جليا :

فمثلا قصة آدم عليه السلام ، ورد ذكرها في التوراة ، كما وردت في القرآن في مواضع كثيرة ، أطولها ما ورد في سورة البقر (١٣) وما ورد في سورة الأعراف (١٤) وبالنظر في هذه الآيات من السورتين نجد أن القرآن لم يتعرض لمكان الجنة ، ولا لنوع الشجرة التي نهى آدم وزوجه عن الأكل منها ، ولا بين الحيوان الذي تقمصه الشيطان فدخل الجنة ليزل آدم وزوجه ، كما لم يتعرض للبقعة التي هبط إليها آدم وزوجه وأقام بها بعد خروجهما من الجنة إلي آخر ما يتعلق بهذه القصة من تفصيل وتوضيح -

ولكن نظرة واحدة يجليها الإنسان في التوراة يجد بعدها أنها قد تعرضت لكل ذلك وأكثر منه. فأبانت أن الجنة في عدن شرقا، وأن الشجرة التي نهى عنها كانت في وسط الجنة ، وأنها شجرة الحياة ، وأنها شجرة معرفة الخير والشر ، وأن الذي خاطب حواء هو الحية ، وذكرت ما انتقم الله به من الحية التي تقمصها إبليس ، بأن جعلها تسعى علي بطنها وتأكل التراب ، وانتقم من حواء بتعبها هي ونسلها في جبلها إلي آخر ما ذكر فيها مما يتعلق بهذه القصة. (١٥)

ومثلا نجد القرآن الكريم قد اشتمل علي موضوعات وردت في الإنجيل ، فمن ذلك

قصة عيسى ومريم ، ومعجزات عيسى عليه السلام ، كل ذلك جاء به القرآن في أسلوب موجز (١٦) ، يقتصر علي موضع العظة ومكان العبرة ، فلم يتعرض القرآن لنسب عيسى عليه السلام مفصلا ، ولا لكيفية ولادته ، ولا للمكان الذي ولد فيه ، ولا لذكر الشخص الذي قذفت به مريم ، كما لم يتعرض لنوع الطعام الذي نزلت به مائدة السماء ، ولا لحوادث جزئية من إبراء عيسى للأكمة والأبرص وإحياء الموتى مع أننا لو نظرنا في الإنجيل لو وجدناه قد تعرض لنسب عيسى ، ولكيفية ولادة مريم له ، ولذكر الشخص الذي قذفت به مريم (١٧) ولنوع الطعام الذي نزلت به مائدة السماء (١٨) وحوادث جزئية من إبراء الأكمة والأبرص وإحياء الموتى (١٩) ولكثير من مثل هذا التفصيل الموسع الذي أعرض عنه القرآن فلم يذكره لنا.

ومن هنا فعندما وجد المسلمون هذا الإيجاز في كتابهم ووجدوا بجانب ذلك تفصيلا لهذه الإيجاز في كتب الديانات الأخرى فما الموقف الذي اتخذه تجاه هذا التفصيل وإلي أي مدى استفادوا به ؟ هذا ما سنجته في المبحث التالي إن شاء الله تعالى:

مبدأ دخول الإسرائيليات في التفسير وتطوره:

نستطيع أن نقول : إن دخول الإسرائيليات في التفسير ، أمر يرجع إلي عهد الصحابة رضي الله عنهم أجمعين ، وذلك نظرا لا تفاق القرآن مع التوراة والإنجيل في ذكر بعض المسائل كما تقدم ، مع فارق واحد ، هو الإيجاز في القرآن والبسط والإطناب في التوراة والإنجيل. فكان الصحابي إذا مر علي قصة من قصص القرآن يجد من نفسه ميلا إلي يسأل عن بعض ما طواه القرآن منها ولم يتعرض له ، فلا يجد من يجيبه علي سؤاله سوى هؤلاء النفر الذين دخلوا في الإسلام ، وحملوا إلي أهله ما معهم من ثقافة دينية ، فألقوا إليهم ما ألقوا من الأخبار والقصص الديني.

غير أن الصحابة-رضوان الله عليهم أجمعين-لم يسألوا أهل الكتاب عن كل شيء، ولم يقبلوا منهم كل شيء، بل كانوا يسألون عن أشياء لا تعدو أن تكون توضيحا للقصة وبياننا لما أجمله القرآن منها، مع توقفهم فيما يلقي إليهم، فلا يحكمون عليه بصدق أو يكذب ما دام يحتمل كلا الأمرين، امتثالا لقوله ﷺ:

” لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم، وقولوا آمنا بالله وما أنزل

إلينا الآية“ (٢٠)

كما أنهم لم يسألوهم عن شيء مما يتعلق بالعقيدة أو يتصل بالأحكام، كذلك كانوا لا يعدلون عما ثبت عن الرسول ﷺ من ذلك إلي سؤال أهل الكتاب، لأنه إذا ثبت الشيء عن الرسول ﷺ فليس لهم أن يعدلوا عنه إلي غيره، كما كانوا لا يسألون عن الأشياء التي يشبه أن يكون السؤال عنها نوعا من اللهو والعبث، كالسؤال عن لوح كلب أهل الكهف، والبعض الذي ضرب به القتل من البقرة، ومقدار سفينة نوح عليه السلام، ونوع خشبها، واسم الغلام الذي قتله الخضر وغير ذلك. ولهذا قال الشاه ولي الله الدهلوي بعد أن بين أن السؤال عن مثل هذا تكلف ما لا معنى :

”وكانت الصحابة رضي الله عنهم يعدون مثل ذلك قبيحا من قبيل

تضييع الأوقات“ (٢١)

كذلك كان الصحابة لا يصدقون اليهود فيما يخالف الشريعة أو يتنافى مع العقيدة بل بلغ بهم الأمر أنهم كانوا إذا سألوا أهل الكتاب عن شيء فأجابوا عنه خطأ، ردوا عليهم خطأهم، وبينوا لهم وجه الصواب فيه، فمن ذلك ما رواه البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه أن ﷺ ذكر يوم الجمعة فقال :

(فيه ساعة لا يوافقها عبد مسلم وهو قائم يصلي يسأل الله تعالى شيئاً إلا أعطاه إياه ، وأشار بيده يقللها) (٢٢)

فقد اختلف السلف في تعيين هذه الساعة ، وهل هي باقية أو رفعت ، وإذا كانت باقية ، فهل هي في جمعة واحدة من السنة أو في كل جمعة منها؟ فنجد أبا هريرة رضي الله عنه يسأل كعب الأحمار عن ذلك (٢٣) فيجيبه كعب : بأنها في جمعة واحدة من السنة ، فيرد عليه أبو هريرة قوله هذا ويبين له أنها في كل جمعة ، فيرجع كعب إلى التوراة ، فيرى الصواب مع أبي هريرة فيرجع إليه (٢٤) كما نجد أبا هريرة أيضا يسأل عبد الله بن سلام عن تحديد هذه الساعة ويقول له : أخبرني ولا تضن علي ، فيجيبه عبد الله بن سلام بأنها آخر ساعة في يوم الجمعة ، فيرد عليه أبو هريرة بقوله :

” كيف تكون آخر ساعة في يوم الجمعة وقد قال رسول الله ﷺ :
” لا يصادفها عبد مسلم وهو يصلي ، وتلك الساعة لا يصلي فيها؟
” فيجيبه عبد الله بن سلام بقوله: ” ألم يقل رسول الله ﷺ ” من
جلس مجلساً ينتظر الصلاة فهو في صلاة حتى يصلي؟“ (٢٥)

فمثل هذه المراجعة التي كانت بين أبي هريرة وكعب تارة ، وبينه وبين ابن سلام تارة أخرى تدلنا على أن الصحابة كانوا لا يقبلون كل ما يقال لهم ، بل كانوا يتحرون الصواب ما استطاعوا، ويردون على أهل الكتاب أقوالهم إن كانت لا توافق وجه الصواب. ومهما يكن من شيء فإن الصحابة رضي الله عنهم لم يخرجوا عن دائرة الجواز التي حدها لهم رسول الله ﷺ وعمما فهموه من الإباحة في قوله ﷺ :

” بلغوا عني ولو آية وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج ، ومن كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار.“ (٢٦)

كما أنهم لم يخالفوا قول رسول الله ﷺ: لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم وقولوا آمننا بالله وما أنزل إلينا.....“ (٢٧) ولا تعارض بين هذين الحديثين ، لأن الأول أباح لهم أن يحدثوا عما وقع لبني إسرائيل من الأعاجيب ، لما فيها من العبرة والعظة ، وهذا بشرط أن يعلموا أنه ليس مكذوبا ، لأن الرسول صلي الله عليه وسلم لا يعقل أن يبيح لهم رواية المكذوب. قال الحافظ بن حجر في الفتح عند شرحه لهذا الحديث : وقال الشافعي: من المعلوم أن النبي ﷺ لا يجيز التحدث بالكذب ، فالمعنى : حدثوا عن بني إسرائيل بما لا تعلمون كذبه ، وأما ما تجوزونه فلا حرج عليكم في التحدث بالكذب ، فالمعنى : حدثوا عن بني إسرائيل بما لا تعلمون كذبه ، وأما ما تجوزونه فلا حرج عليكم في التحدث به عنهم. وهو نظير قوله : إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم ،“ ولم يرد الإذن ولا المنع من التحدث بما يقطع بصدقه. (٢٨) وأما الحديث الثاني ، فيراد منه التوقف فيما يحدث به أهل الكتاب مما يكون محتملا للصدق والكذب ، لأنه ربما كان صدقا فيكذبونه ، أو كذبا فيصدقونه ، فيقعون بذلك في الحرج ، أما ما خالف شرعنا فنحن في حل من تكذيبه ، وأما ما وافقه فنحن في حل من تصديقه.

قال الحافظ بن حجر عند شرحه لهذا الحديث :

” لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم“ أي إذا كان ما يخبرونكم به محتملا ، لئلا يكون في نفس الأمر صدقا فتكذبوه ، أو كذبا فتصدقوه ، فتقعوا في الحرج. ولم يرد النهي عن تكذيبهم فيما ورد شرعنا بخلافه ولا عن تصديقهم فيما ورد شرعنا بوفاقه ، نبه علي ذلك الشافعي رحمه الله.....“ (٢٩)

وأما ما أخرجه الإمام أحمد من حديث جابر بن عبد الله أن عمر بن الخطاب أتى

النبي ﷺ بكتاب أصابه من بعض أهل الكتاب ، فقرأه عليه ، فغضب فقال :
 ”أمتهوكون (٣٠) فيها يابن الخطاب؟ والذي نفسي بيده ، لقد جئتم بها ببيضاء نقية ، لا
 تسألوهم عن شيء فيخبروكم بحق فتكذبوا به ، أو بباطل فتصدقوا به ، والذي نفسي
 بيده لو أن موسى- عليه السلام- كان حيا ما وسعه إلا أن يتبعني“ (٣١) ، فلا يعارض ما
 قلناه من الجواز ، لأن النهي الوارد هنا كان في مبدأ الإسلام وقبل استقرار الأحكام ،
 والإباحة بعد أن عرفت الأحكام واستقرت ، وذهب خوف الاختلاط. قال الحافظ ابن
 حجر: وكأن النهي وقع قبل استقرار الأحكام الإسلامية والقواعد الدينية خشية الفتنة ،
 لما زال المحذور وقع الإذن في ذلك ، لما في سماع الأخبار التي كانت في زمانهم من
 الاعتبار- (٣٢)

ويمكن أن ندفع ما يتوهم من التعارض بما نقله ابن بطال عن المهلب أنه قال: هذا
 النهي إنما هو في سؤالهم عما لا نص فيه ، لأن شرعنا مكتف بنفسه ، فإذا لم يوجد فيه
 نص ففي النظر والاستدلال غنى عن سؤالهم ولا يدخل في النهي سؤالهم عن الأخبار
 المصدقة لشرعنا ، والأخبار عن الأمم السالفة - (٣٣)

ومن هذا كله يتبين لنا: أنه لا تعارض بين هذه الأحاديث الثلاثة ، كما يتبين لنا
 المقدار الذي أباحه الشارع من الرواية عن أهل الكتاب- ولسنا بعد ما فهمناه من هذه
 الأحاديث وما عرفناه من حرص الصحابة علي امتثال ما أمرهم به الرسول ﷺ ،
 نستطيع أن نقرر جواد زيهرو الأستاذ أحمد أمين علي الاتهام الذي وجهاه إلى ابن
 عباس خاصة وإلى الصحابة عامة ، من رجوعهم إلي أهل الكتاب في كل شيء وقبولهم
 لما نهى الرسول عن أخذه من أهل الكتاب-

ونري أن نذكر عبارتهما بنصها ليتضح مبلغ هذا الاتهام ، ثم نرد عليه بعد ذلك

إن شاء الله تعالى:

اتهام جولد زيهر والأستاذ أحمد أمين لابن عباس وغيره من الصحابة بالتوسع في الأخذ عن أهل الكتاب

قال جولد زيهر في كتابه مذهب التفسير الإسلامي : وكثيرا ما يذكر أنه فيما يتعلق
القرآن ، كان أي ابن عباس يرجع إلي رجل يسمي أبا الجلد غيلان بن فروة
الأزدي ، الذي أثني الناس عليه بأنه كان يقرأ الكتب- وعن ميمونة ابنته أنها قالت : كان
أبي يقرأ القرآن في كل سبعة أيام ، ويختم التوراة في ستة ، يقرأها نظرا ، فإذا كان يوم
ختمها حشد لذلك ناسا، وكان يقول : كان يقال تنزل عند ختمها الرحمة ، وهذا الخبر
المبالغ فيه من ابنته يمكن أن يبين لنا مكان الأب في الاستفادة من التوراة-

ومن المراجع العلمية المفضلة عند ابن عباس ، نجد أيضا كعب الأحمبار اليهودي،
وعبد الله ابن سلام ، وأهل الكتاب علي العموم ، ممن حذر الناس منهم ، كما أن ابن
عباس نفسه في أقواله حذر من الرجوع إليهم ، ولقد كان إسلام هؤلاء عند الناس فوق
التهمة والكذب ، ورفعوا إلي درجة أهل العلم الموثوق بهم ، ولم تكن التعاليم الكثيرة
التي أمكن أن يستقيها ابن عباس والتي اعتبرها من تلك الأمور التي يرجع فيها إلي أهل
هذا الدين الآخر، مقصورة علي المسائل الإنجيلية والإسرائيلية ، فقد كان يسأل كعبا
عن التفسير الصحيح ، لأم القرآن وللمرجان مثلا ، وقد رأي الناس في هؤلاء اليهود أن
عندهم أحسن الفهم- علي العموم- في القرآن وفي كلام الرسول ﷺ وما فيها من
المعاني الدينية ، ورجعوا إليهم سائلين عن هذه المسائل بالرغم من التحذير الشديد-
من كل جهة - من سؤالهم (٣٤)

هذه عبارة جولد زيهر في كتابه ، ومنها يتضح لنا مبلغ تجنيه علي الصحابة وعلي
ابن عباس علي الأخص-وقد تابعه الأستاذ أحمد أمين علي هذا الرأي ، حيث يقول في

فجر الإسلام : وقد دخل بعض هؤلاء اليهود في الإسلام ، فتسرب منهم إلي المسلمين كثير من هذه الأخبار ، ودخلت في تفسير القرآن يستكملون بها الشرح ، ولم يتخرج حتى كبار الصحابة مثل ابن عباس عن أخذ قولهم- روي أن النبي ﷺ قال : إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم ولكن العمل كان علي غير ذلك ، وأنهم كانوا يصدقونهم وينقلون عنهم..... (٣٥)

فجولد زيهرو والأستاذ أحمد أمين يريان أن الصحابة- وبخاصة ابن عباس- لم يأبهوا لنهي الرسول ﷺ ، فصدقوا أهل الكتاب وأخذوا عنهم الكثير في التفسير ، وأن اللون اليهودي قد صبغ مدارس التفسير القديمة ، وبالأخص مدرسة ابن عباس ، بسبب اتصالهم بمن دخل في الإسلام من أهل الكتاب-

رد هذا الاتهام

والحق أن هذا غلوفي الرأي ، وبعد عن الصواب فابن عباس- كما قلنا آنفا- وغيره من الصحابة كانوا يسألون علماء اليهود الذين اعتنقوا الإسلام ولكن لم يكن سؤالهم عن شيء يمس العقيدة أو يتصل بأصول الدين أو فروعه ، وإنما كانوا يسألون أهل الكتاب عن بعض القصص والأخبار الماضية ، ولم يكونوا يقبلون كل ما يروى لهم علي أنه صواب لا يتطرق إليه شك ، بل كانوا يحكمون دينهم وعقلهم ، فما اتفق مع الدين والعقل صدقوه ، وما خالف ذلك نبذوه ، وما سكت عنه القرآن واحتمل الصدق والكذب توقفوا فيه- وبهذا المسلك يكون الصحابة- رضوان الله عليهم أجمعين- قد جمعوا بين قوله ﷺ : ” حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج “ وقوله : ” لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم “ فإن الأول محمول علي ما وقع فيهم من الحوادث والأخبار لما فيها من العظة والاعتبار ، بدليل قوله عليه السلام بعد ذلك : ” فإن فيهم أعاجيب “ والثاني محمول علي ما إذا كان المخبر به من قبلهم محتملا ، ولم يقم دليل

علي صدقه ولا علي كذبه ، لأنه ربما كان صدقا في نفس الأمر فيكون في التكذيب به حرج ، وربما كان كذبا في نفس الأمر فيكون في التصديق به حرج ، ولم يرد النهي عن تكذبيهم فيما ورد شرعنا بخلافه ، ولا عن تصديقهم فيما ورد شرعنا بوفاقه ، كما أفاده ابن حجر ونبه عليه الشافعي رحمهما الله - (٣٦)

ثم كيف يستبيح ابن عباس رضي الله عنهما لنفسه أن يحدث عن بني إسرائيل بمثل هذا التوسع الذي يجعله مخالفا لأمر رسول الله ﷺ وقد كان ابن عباس نفسه من أشد الناس نكيرا علي ذلك ، فقد روي البخاري في صحيحه عنه أنه قال : يا معشر المسلمين كيف تسألون أهل الكتاب وكتابكم الذي أنزل علي نبيه ﷺ أحدث الأخبار بالله ، تقرؤونه لم يشب ، وقد حدثكم الله أن أهل الكتاب بدلوا ما كتب الله ، وغيروا بأيديهم الكتاب فقالوا : ﴿ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ يُشْتَرَوُا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا ﴾ (٣٧)

أفلا ينهاكم ما جاءكم من العلم عن مساء لتهم ولا والله ما رأينا رجلا منهم قط يسألكم عن الذي أنزل إليكم - (٣٨)

فهل يعقل بعد هذا ، وبعد ما عرفناه من عدالة الصحابة وحرصهم علي امتثال أوامر الله ورسوله ، ومراجعة أبي هريرة لكعب الأحمق وعبد الله بن سلام ، أن نعتزف بتهاون الصحابة ومخالفتهم لتعاليم رسول الله ﷺ !! اللهم إنا لا نقر ذلك ولا نرضاه - وأما ما ذكره جولد زيه من أن عباس كان يرجع لرجل يسمى أبا الجلد غيلان بن فروة الأزدي في تفسير القرآن ، فعلي فرض صحة ذلك ، فإننا لا نكاد نصدق أن ابن عباس كان يرجع إليه في كل شيء ، بل كان يرجع إليه فيسأله عن أشياء لا تعدو دائرة الجواز ، وليس من شك في ذلك بعد ما عرفت من شدة نكير ابن عباس علي من كان يرجع لأهل الكتاب ويأخذ عنهم -

ومن الجدير بالذكر أن ما اعتمد عليه هذا المستشرق في دعواه هذه من أن الطبري عند تفسيره للفظ البرق في قوله تعالى في الآية: ﴿هُوَ الَّذِي يُرِيكُمُ الْبُرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ (٣٩)

نسب إلي ابن عباس أنه قال : إن أبا الجلد يقول : إن معناه المطر (٤٠) ، فهو اعتماد لا يكاد ينهض بهذه الدعوى ، لأن ما رواه ابن جرير رواه عن المثني ، قال حدثنا حجاج ، قال حدثنا حماد ، قال أخبرنا موسى من سالم أبو جهضم مولي بن عباس قال : كتب ابن عباس إلي أبي الجلد يسأله عن البرق فقال : البرق : الماء (٤١) وهذا إسناد منقطع ، لأن موسى بن سالم أبا جهضم لم يدرك ابن عباس ، ولم يكن مولي له ، وإنما كان مولي العباسيين ، وروي عن أبي جعفر الباقر الذي كان بعد ابن عباس بمدة طويلة (٤٢) ولعل ما قاله ابن جرير من أنه مولي ابن عباس سهو منه ، أو لعله خطأ وقع أثناء الطبع.

ثم إن سؤال ابن عباس عن معني البرق ، ليس سؤالاً عن أمر يتعلق بالعقيدة أو الأحكام ، وإنما هو سؤال يرجع إلي تعرف بعض ظواهر الكون الطبيعية ، وليس في هذا ما يجر مخالفة الرسول ﷺ في نهيه عن سؤال أهل الكتاب ، علي أن الحديث ليس فيه ما يدل علي أن ابن عباس صدق أبا الجلد فيما قال ، وكل ما فيه أنه حكى في البرق- وأما ما نسب لعبد الله بن عمرو بن العاص من أنه أصاب يوم اليرموك زاملتين من كتب اليهود فكان يحدث منهما ، فليس علي إطلاقه ، بل كان يحدث منهما في حدود ما فهمه من الإذن في قوله ﷺ (حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج) كما نص علي ذلك ابن تيمية- (٤٣)

هذا هو مبلغ رجوع الصحابة إلي أهل الكتاب وأخذهم عنهم- أما التابعون فقد

توسعوا في الأخذ عن أهل الكتاب ، فكثرت علي عدهم الروايات الإسرائيلية في التفسير ، ويرجع ذلك لكثرة من دخل من أهل الكتاب في الإسلام ، وميل نفوس القوم لسماع التفاصيل عما يشير إليه القرآن من أحداث يهودية أو نصرانية ، فظهرت في هذا العصر جماعة من المفسرين أرادوا أن يسدوا هذه الثغرات القائمة في التفسير بما هو موجود عند اليهود والنصارى ، فحشوا التفسير بكثير من القصص المتناقض-

ثم جاء بعد عصر التابعين من عظم شغفه بالإسرائيليات ، وأفرط في الأخذ منها إلي درجة جعلتهم لا يردون قولا ، ولا يحجمون عن أن يلصقوا بالقرآن كل ما يروي لهم وإن كان لا يتصوره العقل !! واستمر هذا الشغف بالإسرائيليات والولع بنقل هذه الأخبار التي أصبح الكثير منها نوعا من الخرافة إلي أن جاء عصر التدوين للتفسير ، فوجد من المفسرين من حشوا كتبهم بهذا القصص الإسرائيلي الذي كاد يصد الناس عن النظر فيها والركون إليها-

مقالة ابن خلدون في الإسرائيليات

نرى أن نذكر هنا عبارة ابن خلدون في مقدمته ، ليتبين لنا أسباب الاستكثار من هذه المرويات الإسرائيلية ، وكيف تسربت إلي المسلمين ، فإنه خير من كتب في هذا الموضوع قال رحمه الله: وقد جمع المتقدمون في ذلك- يعني التفسير النقلي - وأوعوا ، إلا أن كتبهم ومنقولاتهم تشتمل علي الغث والسمين ، والمقبول والمردود- والسبب في ذلك أن العرب لم يكونوا أهل الكتاب ولا علم ، وإنما غلبت عليهم البدأة والأمية ، وإذا تشوقوا إلي معرفة شيء مما تشوق إليه النفوس البشرية في أسباب المكونات ، وبدء الخليقة ، وأسرار الوجود ، فإنما يسألون عنه أهل الكتاب قبلهم ويستفيدونه منهم ، وهم أهل التوراة من اليهود ومن تبع دينهم من النصارى- وأهل التوراة الذين بين العرب يومئذ بادية مثلهم ، ولا يعرفون من ذلك إلا ما تعرفه العامة من

أهل الكتاب. ومعظمهم من حمير الذين أخذوا بدين اليهودية. فلما أسلموا بقوا علي ما كان عندهم مما لا تعلق له بالأحكام الشرعية التي يحتاطون لها ، مثل كعب الأحرار ، ووهب بن منبه ، وعبد الله بن سلام وأمثالهم ، فامتلتأت التفاسير من المنقولات عنهم ، وفي أمثال هذه الأغراض أخبار موقوفة عليهم ، وليست مما يرجع إلي الأحكام فيتحرى فيها الصحة التي يجب بها العمل ، وتساهل المفسرون في مثل ذلك ، وملثوا الكتب بهذه المنقولات ، وأصلها كما قلنا عن أهل التوراة الذين يسكنون البادية ولا تحقيق عندهم بمعرفة ما ينقلونه من ذلك ، إلا أنهم بعد صيتهم وعظمت أقدارهم ، لما كانوا عليه من المقامات في الدين والملة ، فتلقيت بالقبول من يومئذ (٤٤)

ومن هنا يتضح لنا أن ابن خلدون أرجع الأمر إلي اعتبارات اجتماعية وأخرى دينية ، فعد من الاعتبارات الاجتماعية غلبة البداوة والامية علي العرب وتشوقهم لمعرفة ما تشوق إليه النفوس البشرية ، من أسباب المكونات وبدء الخليقة وأسرار الوجود ، وهم إنما يسألون في ذلك أهل الكتاب قبلهم.

وعد من الاعتبارات الدينية التي سوغت لهم تلقي المرويات في تساهل وعدم تحرر للصحة أن مثل هذه المنقولات ليست مما يرجع إلي الأحكام فيتحرى فيها الصحة التي يجب بها العمل.

وسواء أكانت هذه هي كل الأسباب أم كانت أسباب أخرى ، فإن كثيرا من كتب التفسير قد اتسع لما قيل من ذلك وأكثر ، حتي أصبح ما فيها مزيجا متنوعا من مخلفات الأديان المختلفة ، والمذاهب المتباينة.

والله تعالي أعلم.

الهوامش

- ١- (النحل - ١٠٣) انظر جامع البيان في تفسير القرآن لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري ، ج ١٤ ، ص ١١٩ وما بعدها ، دار المعرفة بيروت ١٩٨٠م.
- ٢- العنكبوت - ٤٨.
- ٣- انظر السيرة النبوية لابن هشام ج ١ ، ص ١٨٠ وما بعدها ، مصر ١٩٥٥م ، وانظر كذلك الروض الأنف لعبد الرحمن السهيلي ج ٢ ، ص ٢٢١ ، دار النصر.
- ٤- السيرة النبوية لابن هشام ج ١ ، ص ١٨٨.
- ٥- آل عمران - ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧.
- ٦- (الروم ١-٦) وانظر تفسير ابن كثير ج ٣ ، ص ٤٢٢ وما بعدها دار المعرفة بيروت ١٩٨٠م.
- ٧- التفسير والمفسرون للدكتور محمد حسين الذهبي ج ١ ، ص ١٦٥ ، القاهرة ١٩٧٦.
- ٨- المائدة - ٤٤.
- ٩- المائدة - ٤٥.
- ١٠- انظر دائرة المعارف للمعلم بطرس البستاني ج ٦ ، ص ٢٠٧ ، دار المعرفة بيروت.
- ١١- الحديد ، ٢٧.
- ١٢- بين الإسلام والمسيحية لأبي عبيدة الخزرجي ، حققه الدكتور محمد شامة ص ٣٨-٣٩ ، مصر ١٩٧٢م.
- ١٣- البقرة ٣٩-٣١.
- ١٤- الأعراف ١١-٢٥.
- ١٥- العهد القديم ، الإصحاح الأول من سفر التكوين ص ٧١-٧٤.
- ١٦- انظر مثلاً سورة مريم ١٦-٣٦ والمائدة ١١٠-١١٨.
- ١٧- العهد الجديد ، إنجيل متي ، الإصحاح الأول ص ٣٦-٣٧ دار المشرق بيروت ١٩٨٩.

- ١٨- العهد الجديد ، إنجيل مرقس ، الإصحاح الثاني من ١٤٥-١٤٦.
- ١٩- إنجيل متي ، ص ٥٧، ٦٢ و ٨٠.
- ٢٠- صحيح البخاري ، كتاب التفسير ج ٢ ، ص ٦٤٤ ، كراتشي ١٩٦١م.
- ٢١- الفوز الكبير في أصول التفسير للشاه ولي الله الدهلوي ص ٣٥ ، إدارة الطباعة المنيرية ١٣٤٦م.
- ٢٢- صحيح البخاري ، كتاب الجمعة ج ١ ، ص ١٢٨.
- ٢٣- هو كعب الأحبار بن ماتع الحميري ، أسلم في خلافة أبي بكر وسمع عمر ، سكن الشام وعنه أبو هريرة وابن المسيب ومات أيام عثمان ، انظر الكاشف لحمد بن أحمد أبي عبد الله الذهبي ج ٢ ، ص ٤٨١ دار القبلة للثقافة الإسلامية جدة ١٩٩٢م.
- ٢٤- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري لشهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني ج ٢ ، ص ١٩٠ ، دار إحياء التراث العربي بيروت.
- ٢٥- المرجع السابق.
- ٢٦- البخاري ج ١٣ ، ص ٢٦١ من فتح الباري ، القاهرة ١٩٧٨م.
- ٢٧- صحيح البخاري ، كتاب التفسير ج ٢ ، ص ٦٤٤.
- ٢٨- فتح الباري لابن حجر العسقلاني ج ١٣ ، ص ١٦٢.
- ٢٩- فتح الباري ج ١٧ ، ص ٢٢.
- ٣٠- المتهوك : المتحير ، انظر المنجد في اللغة والأعلام ص ٨٧٧.
- ٣١- مسند أحمد ج ٣ ، ص ٣٨٧ ، دار الفكر بيروت ١٩٧٨م.
- ٣٢- فتح الباري ج ١٣ ، ص ٢٦١.
- ٣٣- فتح الباري ج ٢٨ ، ص ١٠٣.
- ٣٤- انظر مذهب التفسير الإسلامي لجولد زيهير (ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار) ص ٨٥-٨٨ ، دار إقرأ بيروت ١٩٨٥م.
- ٣٥- فجر الإسلام لأحمد أمين ص ٤٠١ دار الكتاب العربي ، بيروت.
- ٣٦- فتح الباري ج ١٧ ، ص ٢٢.

٣٧. البقرة. ٧٩.
٣٨. البخاري في كتاب الشهادات ج ٥، ص ١٨٥ من فتح الباري.
٣٩. الرد. ١٢.
٤٠. مذهب التفسير الإسلامي ص ٨٥ (هامش).
٤١. جامع البيان في تفسير القرآن للطبري ج ١٣، ص ٨٢.
٤٢. انظر ميزان الاعتدال في نقد الرجال لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ج ٤، ص ٢٠٥، دار المعرفة بيروت.
٤٣. مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية ص ٣٢، المكتبة العلمية لاهور باكستان.
٤٤. مقدمة ابن خلدون للعلامة عبد الرحمن بن محمد خلدون ٤٨٧ دار الجيل بيروت.